

اعتق عنه وتبين وجه آخر ورد على هذا المذهب لزوم التباس
اسم عيسى المبتدأ في الأصل بفاعل الفعل بعد ما وقد منعه
في باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلي الراجع لضمير المبتدأ خوفا من
التياس المبتدأ بالفاعل وقد يجاب بان هذا ليس لا محذور فيه
هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لا بد من فعل ابتدائي وهو عيسى
خلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية وقد
يبقى هذا الجواب يتغير بتغير الاسم الظاهر مبتدأ موحدا كما
ذكره الشيخ في سرجه على التوضيح اقامه وانها من
المستلزمين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توطأ
الخبرين ما وبين الاسم كافي الاوضح ان يكون الاسم
الظاهر مرفوعا بعيسى قال سمع كل يجوز ذلك الوجه اذا
لم يقتض الفاعل بان نحو عيسى يقوم زيد ام قال البعض
الظاهر جواز اذ لا فرق تاما له وا قوله بل يجيب اذ لم يجز على
الفعل على تقدير ان لوم ما يعمل لمرفوع عيسى غيره
بتأنيث تظلم وقد كره ان يجوزها في المسند اليه بظهور
مجازي الثاني تأنيث تظلم فقط لو جوب تأنيث
المسند اليه ضمير المؤن ولو كان مجازي الثاني تظلم
قوله تعالى عيسى ان يمشكركم بما حمودا ان جعل
نصب مقامها بالفعل المذكور على ان يظلم او غير ذلك فان جعل
نصبه محذوف على المصنف في اي فمقوم مقامها ان تكون
عيسى تامه وان تكون ناقصة على التقديم والتأخير قال الفارسي
اذ الاسم قبلها قد ذكر الى لفظا كاملا او رتب كما في عيسى
ان يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ موحدا فيجوز في عيسى

الوجهان

الوجهان رفعها المقدم وتجردها منه قاله الشافعي في التوضيح
قال سمع ويسمى على تخويله جعل زيد مبتدأ موحدا لأنه يلزم
التياس المبتدأ بالفاعل وقد يجزى ان اسمه كما مر في المبتدأ
لغة الحال وتعليق قوله تعالى لا يبيح قوم من الية
يجب فيه الامتناع اما فيما لا يقرب من ان يكون جوارا اسناد
الفعل الى الفعل ولما فيما فقدت بان كبري فلم يسم
واحواتها كالحا واليدار الختية في عسائه وعسائي في
موضع نصب ابن اسمي الها فمذهبهم ان تظلم في الاسناد بها
والمنعكس انما هو العمل وبذلك لم تقولت عسائه ان كان
وعليه ما يرفونار جملا على الفعل اي في الحال جامع الترجيح او
الاستغراق في كل حال في التوضيح وسرجه التفسير لما فيه
وهو حينئذ اي حيث اذ نصبت الاسم ورفعت الخ حرف
كلها لئلا يلزم عمل الفعل على حرف وفاقا للسبيل في وتعلم اي
نقل السبيل في القول كرفيته عن يهوديه وخلاف البحر
في اطلاق القول بفعلية ولا بد السراج ونقلب في اطلاق
القول كرفيته فالجاء في عيسى ثلاثة اقوال فالحال
مطلقا حرف مطلقا النقص في ان عمل الفعل في والافعل
ومحذوف الخلف في عيسى الجامة اما عيسى المنسوبة فانها
فعل باتفاق ومفعولها استند ام ببعض عند ابن
ابن ابي عمير لك الذي كان اسمي ان كان حقه ان يجعل اسمي العسير
لكونه الخبر عنه وهو المبتدأ في الامر وهو القمير جعل
خبر اي يقوم والن ي كان خبر اي كان حقه ان يجعل خبر اي
وهو خبر المبتدأ في الامر جعل اسمي موحدا فمذهب البحر